## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### لها التبجيل والحب في يومها

من أجلكِ نُهادن اليوم .. نغادر ساحة معركتنا اليومية من أجل العراق الجديد الذي ضحينا بزهرة الشباب في سبيله ... ومن أجلك ننزل من خشبة مسرحنا التي نصيح من فوقها بأعلى صوت لأجل هذا العراق، الحر، الديمقراطي، الفيدرالي، الصاعد في طريق التنمية والتقدم.

من أجلك أيتها المُبجلة .. أماً رؤوماً .. أختاً حنوناً .. حبيبةً – خطيبةً – زوجةً، معشوقة .. ابنةً حبيبة .. صديقةً صدوقة، نضع جانباً همومنا وبلايانا ورزايانا، ونكرّس لك النفس والوقت .. نحتفي بك في يومك الربيعي المزهر .. نحتفل بعيدك الأممي.

اليوم نلثم الأكف، وجهاً وظهراً.

اليوم نقبّل الأنامل العشرة واحداً واحدا.. نشرب في صحتك، ونأكل الحلوى في عافيتك.

اليوم نقدّم لك الزهور ونُشعل شموع التقدير والتوقير.

ما من أحد غيرك جدير بهذا كله وأكثر أيتها السيدة المبجلة.

اليوم، من أجلك نُهادن الفاسدين والمفسدين .. نسكت عن البيروقراطيين الذين لا يرفّ لهم جفن إن انقطعت الكهرباء، أو غرقت الشوارع بالأزبال، أو مات المئات من الفقراء والمرضى بسبب سوء التغذية أو نقص الدواء، أو زاد جيش العاطلين عن العمل، أو نقصت الحصة التموينية، أو ..أو.

في يومك أيتها المرأة، نريد للأغاني أن تصدح لك وحدك.

نريد اليوم أن تخصّك العصافير والبلابل والحمائم بتراتيلها.

اليوم نريد أن تُقرع لك الأجراس، أيتها المُبجلة .. الأم الرؤوم .. الأخت الحنون .. الحبيبة – الخطيبة – الزوجة، المعشوقة .. الابنة الحبيبة .. الصديقة الصدوقة.

لك الحب أيتها المرأة.

## مجلس القضاء: عدد قضايا العام الماضي تخطّى المليون

# المحاصصة والتوازن عائقان في طريق التمييز الاتحادية

**تُعد محكمة التمييز الاتحادية أعلى هيئة قضائية تمارس الرقابة على جميع المحاكم وتتكون من رئيس محكمة وخمسة نواب للرئيس و عدد من القضاة لا يقل عددهم عن ثلاثين قاضيا، بالإضافة الى عدد من الهيئات وهي الهيئة الموسعة والهيئة العامة والهيئة الجزائية والهيئة المدنية وهيئة الأحوال الشخصية وهيئة الأحداث ، إلا ان هذه المحكمة تعاني عدم وجود رئيس لها**

□ بغداد / ماجد طوفان

فضلا عن عدم اكتمال نصابها والذي يجب أن يكون ثلاثين قاضيا ، تتوفر فيهم شروط محددة ، فلا يمكن للقاضي ان يكون في هذه الهيئة الا بعد ان يقضي مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة في عمل القضاء، وبالنظر لما تمثله هذه الهيئة من أهمية ، فإن الدستور ينص على ان يكون تعيين القضاة فيها من خلال التصويت عليهم من قبل مجلس النواب ، والهيئة تعاني منذ مدة ليست بالقصيرة عدم اكتمال نصابها ، ويبدو ان مرد ذلك يعود لأسباب سياسية ، الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار اكد ان مجلس النواب لم يصادق على رئيس الهيئة او اي قاض آخر منذ العام ٢٠٠٦ وحتى الوقت الحاضر ، وأضاف البيرقدار في حديث مع المدى أمس " ان الدستور ينص على ان تكون المصادقة على قضاة محكمة التمييز الاتحادية من قبل مجلس النواب ، وأوضح البيرقدار " منذ دورة البرلمان الماضية والى أشهر قريبة ونحن نرسل قوائم القضاة الى البرلمان ولكن ليس هناك من نتيجة تذكر " وعن سبب عزوف مجلس النواب عن حسم هذا الموضوع الذي يتسم بالأهمية لما له من احتكاك وتماس بحياة المواطنين بين البيرقدار " من جانبنا يتم ترشيح القضاة وفق معايير موضوعية ، وان تتوفر في القضاة المرشحين شروط بذاتها ولعل من اهمها الكفاءة والنزاهة والخبرة الكبيرة ، وعندما نرسل القوائم الى مجلس النواب يتم رفضها " وعن أسباب الرفض المستمرة قال البيرقدار " هم ( مجلس النواب ) يريدون ان يتم ترشيح القضاة وفق شروطهم ، والتي يمكن ان نقولها بكل صراحة ، يريدون ان يخضعوا محكمة التمييز الاتحادية الى المحاصصة ، وهذا المعيار نرفضه جملة وتفصيلا ، لذا فان حسم هذا الموضوع أصبح شائكا ومعقدا ، نحن نرفض ان نسيس القضاء ، وهم يدفعون بعكس مانريد ".

وعن الوضع الحالي ومع وجود هذا النقص الكبير الذي تعانيه الهيئة اشار البيرقدار " بوجود ١٩ قاضيا ومع وجود كم هائل من القضايا بطبيعة الحال هذا سيولد ضغطا كبيرا عليهم ، اذا ماعلمنا ان القضايا المعروضة في العام الماضي وصل عددها الى مليون ومئة قضية ، تم حسم ٩٥ ٪ منها ، وهذا يوضح الزخم الكبير والجهد الذي يبذله القضاة ، وهم كما نعلم متقدمون في العمر ولا يتحملون كل هذا الضغط ، ونحن بحاجة الى ان يزداد عددهم " وعن تأثيرات هذا النقص العددي والنوعي في الوقت عينه ختم البيرقدار حديثه بالقول " العمل سيتأثر بشكل كبير، ومادام مجلس النواب لا يحسم الموضوع فما علينا الا ان نمدد عمل بعض القضاة الذين وصلوا الى سن التقاعد وهو حل غير حقيقي وغير مجدي ، واضاف " بعض القضاة يقبلون بالتمديد لأجل المصلحة الوطنية" مستدركا ان "بعض القضاة والذين وصل عددهم الى أربعة قد تم اغتيالهم ولم يتم تعويضهم بآخرين ، وهذا يشكل عبئا آخر" .

من جهة اخرى اعتبر عضو في اللجنة القانونية البرلمانية ، ان وضع هيئة التمييز الاتحادية بهذا الشكل يخلق إرباكا كبيرا في عمل القضاء ، وعن حقيقة عدم تصويت مجلس النواب على القوائم المقدمة من قبل مجلس القضاء أكد عضو اللجنة النائب حسون الفتلاوي أن " مجلس القضاء بعث بأسماء القضاة للتصويت ، ولكن كان هناك طلب من التحالف الوطني لتأجيل التصويت " وعن السبب في ذلك التأجيل أوضح الفتلاوي ان الدوافع التي تكمن وراءه هي الاتفاقات التي تحكم الكتل السياسية والتي يمكن إيجازها بموضوع ( التوازن ) ، عادا إياه بالمعرقل الكبير ليس في أداء وعمل محكمة التمييز الاتحادية ، وانما في كل مؤسسات الدولة . وأضاف الحسناوي " انا اعتقد ان المؤسسات والهيئات هي مهنية وليست سياسية ، ومن المفروض ان يكون الاختيار ليس على أساس التوازن ، وانما على أساس الكفاءة والنزاهة ، ولا ضير ان يكون هؤلاء القضاة من طائفة واحدة ان توفرت فيهم هذه المعايير " .

وفي ختام حديثه أسف الفتلاوي لـ"حال هيئة التَمييز"مطالبا رئاسة البرلمان بـ"إدراج الموضوع على التصويت لحسم هذه الإشكالية".

البرلمان.. (أرشيف)

# صلاح الدين: مجموعة "حديثة" اعتُقلت في مستشفى ميداني للقاعدة

احد تفجيرات القاعدة..(أرشيف)

□ بغداد/ هالة كريم

أكد قائد شرطة محافظة صلاح الدين أن اعتقال المجموعة المسلحة التي نفذت عملية حديثة قبل يومين تمت بعد معلومات عن لجوء المسلحين إلى وكر يمثل مستشفى ميدانيا يستخدمه تنظيم القاعدة لعلاج جرحاه.

وقال قائد شرطة صلاح الدين اللواء الركن كريم الخزرجي لـ "المدى" ان " القوات الأمنية في المحافظة تمكنت من قتل ٤ إرهابيين كانوا قد نفذوا العملية المسلحة التي استهدفت عناصر أمنية في حديثة يوم الاثنين ، وألقت القبض على ١٠ آخرين".

وأضاف انه تم إلقاء القبض على منفذي جريمة حديثة في إحدى المزارع قرب قضاء بيجي.

وقال المستشار الإعلامي لمحافظ صلاح الدين علي عبد الرحمن السامرائي في تصريح الى "المدى" أن "عملية إلقاء القبض على عدد من منفذي عملية قضاء حديثة تمت بعد أن حدثت عدة إصابات لإفراد المجموعة وتوجهوا إلى محافظة صلاح الدين عن طريق بيجي بمحاذاة حديثة لعلاج الجرحى بينهم".

وأضاف "بعد أن دخلوا حدود محافظة صلاح الدين وصلت معلومات الى الجهات الأمنية بدخولهم المحافظة وبعد عمليات استقصاء ومتابعة لتحركاتهم القينا القبض على ١٠ منهم بضمنهم ضابط كبير في الجيش العراقي السابق".

وتابع "قتل ٤ منهم، ٢ منهم كانوا يرتدون أحزمة ناسفة و٢ آخران قتلوا أثناء المواجهة مع القوات الأمنية".

وزاد "ضمن المجموعة عناصر من سكان محافظة صلاح الدين اشتركوا في عملية حديثة أحدهم طبيب يعمل في مستشفى صلاح الدين وكان يعالج الجرحى الذين نفذوا العملية، ومعاونان طبيان كانوا ضمن المجموعة التي نفذت الهجوم".

وزاد "المجرمون موجودون في سجن تكريت واعترفوا بجريمتهم و ينتمون الى تنظيم القاعدة".

بدوره قال المستشار الإعلامي لمحافظ الانبار محمد فتحي حنتوش في اتصال مع "المدى" إنه "تم العثور على وكر كبير للأسلحة في بيجي ووجد فيه سراديب ومستشفى ميداني لجرحى العمليات ومن بين الذين تم القبض عليهم ٣ أطباء، بحسب التحقيقات الأولية".

وكان مسلحون يرتدون الزي العسكري ويستقلون ٨ سيارات سود مصفحة تشبه تلك التي تستخدمها قوات "سوات" ويحملون معهم اوامر قبض مزورة اعدموا صباح الاثنين نحو ٢٥ من عناصر امن بلدة حديثة في محافظة الانبار بينهم ضباط.

وعلى أثر الهجوم قررت الحكومة اقالة قائد عمليات الانبار الفريق الركن عبد العزيز العبيدي وقائد شرطة المحافظة اللواء هادي رزيج من منصبيهما.

وأكد "حنتوش" أنه "تم تعيين الفريق الركن طارق العزاوي قائدا لعمليات الانبار وذلك بعد اقالة كل من قائد عمليات الانبار وقائد شرطة المحافظة".

## النائب المستقل يحذر من تكرار الحكومة "سيناريو العكيلي"

# الساعدي لـ(المدى): المحاكم تمنح المالكي "دكتاتورية مشروعة"

□ بغداد/اياد التميمي

وجه النائب المستقل صباح الساعدي انتقادات لاذعة إلى المحكمة الاتحادية بعد نقضها قانوني الرقابة المالية وهيئة النزاهة اللذين تم إقرارهما من قبل مجلس النواب، مشددا على أنها (المحكمة) تملي صفة الشرعية على ما اعتبره دكتاتورية رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأشار الساعدي في حديث مع (المدى) امس " ان الخلاف بين الحكومة والبرلمان حول القانونين ينطوي على الجهة صاحبة الصلاحية في تعيين رئيسي ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة"".

وتابع "ان القانون قبل نقضه ينص على اختيار ٣ مرشحين لكل هيئة من قبل لجنة مشتركة بين المالية والقانونية والنزاهة في البرلمان، وبالتالي يتم التصويت على احدهم"، معربا عن استغرابه اصرار الحكومة على نقض القانون وقال "ان هذه الآلية لا تسبب ضررا لان ممثلي الشعب هم من يختارون المرشحين وفقا للشروط التي يجب توفرها لدى من يتبوأ هذا المنصب"، مبينا "ان هذه الآلية متبعة في اغلب دول العالم، في ان البرلمان مسؤول عن تسمية رؤساء الهيئات المستقلة".

ويستدل الساعدي بالمواد القانونية لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، واردف "من الصحيح انهما يتمتعان بدرجة الوزير لكنهما ليسا وزيرين، منتقدا قرار المحكمة الذي نقض هذين القانونين وقال "ان تفسير المحكمة جاء وفقا للمادة ٧٣ من الدستور التي بموجبها يشكل رئيس الوزراء حكومته، وهذا امر غير منطقي لان الهيئات المستقلة ليست من الكابينة الوزارية".

ووفقا لقرار المحكمة فإن الحكومة وحسب الساعدي مستمرة في الضغط على الهيئات المستقلة لاسيما النزاهة وانها ستعمل على تكرار سيناريو رئيس الهيئة السابق رحيم العكيلي، والذي قال عنه الساعدي "حينما اراد فتح ملفات فساد تدين المالكي بالفساد اجبره الاخير على تقديم استقالته"، محذرا من استمرار الحال على ما هو عليه وقال "ستطبق الحكومة هذه السياسة بحق رئيس ديوان الرقابة المالية ومحافظ البنك المركزي".

عضو لجنة النزاهة أبدى عدم رضاه من أداء رئيس الهيئة الحالي علاء الساعدي، وقال "انه على مدى الستة أشهر الماضية لم يقدم كشفا لقضايا فساد تم فتحها من قبل الهيئة، فلم نشهد حسم اي ملف او القاء قبض بحق فاسد وهم كثر في مؤسسات الدولة". الساعدي هاجم رئاسة المحكمة الاتحادية التابعة لمجلس القضاء الأعلى وقال انها غير حيادية، مبينا "هم يفسرون الدستور حسب ما تريده رئاسة الوزراء، وهذا الأمر تأسيس لدكتاتورية جديدة تعطى لهم بصيغة قانونية"، معتبرا المالكي "دكتاتورا شرعيا حسب تفسيرات المحكمة الاتحادية".

وحث النائب المستقل رئاسة مجلس النواب على الغاء قرار القضاء بأي شكل من الأشكال ، والتوسط الى رئيس الجمهورية والذي هو من يملك الرقابة العليا كونه الراعي لهذا الدستور .

الى ذلك اعتبرت عضو لجنة النزاهة النيابية عن الكتلة البيضاء النائبة عالية نصيف ان مجلس النواب ارتكب خطأ دستوريا حيث اعتبرت النائبة ان من يمتلك تعيين المناصب في الدرجات الوظيفية الخاصة هو رئاسة الوزراء وليس البرلمان .

واضافت نصيف في تصريح لمراسل المدى في البرلمان ان ابتكار مادة جديدة في قانون النزاهة والرقابية المالية هو أمر في غاية الخطورة .

وتابعت نصيف ان قرارات وتفسيرات المحكمة الاتحادية وفق المادة ٩٤ من الدستور واجبة التنفيذ وعلى السلطات التنفيذية والتشريعية الالتزام بها.

ومن جانبه اكد مقرر لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني ان القانون قد عاد من المحكمة الاتحادية الى لجنة النزاهة وهي الان تقوم بصياغته وفقا لما قررته المحكمة .

ورجح العلواني في تصريح للمدى ان القانون بعد تعديله سوف يشهد سجالات سياسية كبيرة خصوصا بعد ان تعاد صياغة الفقرة التي ستحدد من هي الجهة التي تشرف على تعيين رئيس الهيئة .

وكانت المستشارة في مجلس الوزراء مريم الريس قد قالت "إن الأمر لا يحتمل الالتباس، فإن ارتباط الهيئتين رقابيا بالبرلمان أما إداريا بمجلس الوزراء وفقا للدستور من خلال إعطاء حق الترشيح للحكومة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ويتم التصويت على الأسماء داخل البرلمان، فلا يجوز إعطاء مجلس النواب صلاحيات تنفيذية خارج الدستور.

ونقلت (المدى) عن الريس القول "حتى وان تحدث الدستور عن أن الهيئات مستقلة ماليا وتخضع لرقابة البرلمان، ولكن هذا لا يمنع من وجود عمل تنفيذي لها، وبالتالي فإن الارتباطات الإدارية بالحكومة".

وخلصت إلى أنه "إذا ما استمر النزاع بين الحكومة والبرلمان فإن المحكمة الاتحادية ستقطع الشك باليقين من خلال ترجيح جهة على أخرى".

لجنة النزاهة النيابية..(أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون